

Distr.: General
14 August 2009
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الرابعة والأربعون

محضر موجز للجلسة ٨٩٣ (غرفة الاجتماعات A)

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة جبر

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الموحد للتقريرين الدوريتين السادس والسابع لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تيباؤها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمخاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الموحد للتقريرين الدوريين السادس والسابع لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (CEDAW/C/LAO/7) (تابع)

١ - بدعوة من الرئيسة، شغل أعضاء وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مقاعد على طاولة اللجنة.

المواد ١٠ إلى ١٤

٢ - الرئيسة: دعت أعضاء اللجنة إلى مواصلة توجيه الأسئلة بشأن المواد ١٠ إلى ١٤.

٣ - السيدة كوكو - أيباه: قالت إنها تود أن تعرف تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد وخاصة على قطاعي الملابس والمنسوجات. وتساءلت عن كيفية ضمان التزام الشركات الأجنبية بقوانين ومعايير العمل الوطنية والدولية. وأضافت أنها ستكون ممتنة للحصول على معلومات عن برامج الحكومة لتعزيز مهارات المرأة حتى يمكنها الحصول على وظائف ذات رواتب أعلى. وينبغي للحكومة أن تحيط علماً بالتوصية العامة رقم ٢٦ عن العاملات المهاجرات. وقالت إنها سترحب أيضاً بتقديم معلومات عن إتاحة جميع وسائل العلاج للمهاجرات اللاتي أُصبن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خارج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٤ - السيدة أروشا دومينيغيز: طلبت معلومات عن المبادرات المالية التي نفذتها الحكومة أو ساعدت على تنفيذها لضمان الحصول على الخدمات الصحية جغرافياً ومالياً. وقالت إنه يهملها أيضاً أن تعرف كيف يمكن إدخال الطب التقليدي في الخدمات الصحية المتخصصة والمهنية لتوفير رعاية حساسة وشاملة للمرأة الإثنية والريفية. وتساءلت عن

كيفية تنسيق الحكومة مع الاتحاد النسائي في لاوس والمنظمات النسائية الأخرى لزيادة الوعي عن المسؤولية الفردية عن الصحة. وأضافت أنها تود الحصول على معلومات عن برامج الحكومة فيما يتعلق بحملات التوعية عن الإيدز والوقاية منه، خاصة بالنسبة للمرأة المهاجرة، وكيف تُستخدم ثقافة تنظيم الأسرة لزيادة الوعي عن المخاطر التي تنطوي عليها الأمومة المبكرة، وعدم التباعد بين الولادات، وسوء التغذية. وقالت إنها تود أن تعرف الأسباب الرئيسية للوفاة بين النساء، خاصة معدل الوفيات بسبب سرطان الثدي وعنق الرحم. وسيكون من المفيد معرفة المزيد عن أي برامج للوقاية والعلاج من هذه الأمراض أيضاً. وتود أن تعرف أيضاً تفاصيل عن عدد عمليات الإجهاض غير القانوني التي أُجريت وكيف يؤثر الإجهاض على معدلات الوفيات.

٥ - السيدة هاياشي: قالت إنها تود أن تعرف نسبة ميزانية الرعاية الصحية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وما هي الخطط التي وضعتها الحكومة لزيادة هذه الميزانية. وطلبت المزيد من المعلومات عن البرامج الخاصة بعدم تشجيع الزواج المبكر وإدراج الرجل في برامج الصحة الإنجابية.

٦ - الرئيسة: تحدثت بوصفها خبيرة، فسألت عن مدى تأثير حالة النقص في الإنتاج الزراعي على تغذية المرأة وكيف تضمن الحكومة ألا تؤثر الاستثمارات الأجنبية بصورة سلبية على القطاع الزراعي، وبالتالي على البيئة والمرأة في المناطق الريفية. وقالت إنها تود أن تعرف كيف يتم التصدي للذخائر غير المنفجرة في المناطق الريفية. وسيكون من المفيد أيضاً الحصول على معلومات مفصلة عن القروض الصغرى التي تقدم للمرأة والتدابير الخاصة بعدم تشجيع زراعة الأفيون وكيف تؤثر على المرأة. وأخيراً فإنها تود أن تعرف كيف أصبح الوصول إلى المدارس ميسراً.

ستتقدّر الحصول على المزيد من المعلومات عن المنهج الدراسي خاصة على مستوى التعليم الابتدائي، وتساءلت عما إذا كان هذا المنهج يتم تطويره ليلائم موقع المدرسة. وأضافت أنه يلزم الحصول على المزيد من المعلومات عن انتشار الممارسات التقليدية الضارة بين بعض الجماعات الإثنية، نظراً لأن بعض المصادر تشير إلى أن الرجال غير الإثنيين غالباً ما يتذرعون بالممارسات التقليدية الضارة لتبرير اغتصابهم للنساء الإثنيات. وتساءلت عن إمكانية إجراء دراسة عن الجماعات المعرضة للخطر لتحديد الممارسات الضارة ووضع استراتيجيات لمحاربتها.

١٠ - السيدة لاخانتابون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن وزارة التعليم بدأت إصلاحات تعليمية لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد نفذت الوزارة مع شركائها في التنمية مبادرات من بينها مشروع إطار تطوير قطاع التعليم، وقانون التعليم، والاستراتيجية الوطنية لإصلاح نظام التعليم للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. وتستهدف هذه المبادرات سكان المناطق النائية والمعزولة والمحرومة، وخاصة المرأة والجماعات الإثنية. وتتاح المنح الدراسية والحوافز الأخرى لتحسين التحاق الطلبة واستبقائهم وتعزيز تدريب المدرسين في الأحياء الأفقر. ويتضمن الإطار استراتيجيات إنمائية لتعزيز الإنفاق الوطني والمحلي على الإصلاح والتعجيل به. ويلتزم جميع أصحاب المصلحة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد وضع الإطار سياسات وأهدافاً قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، بما في ذلك مشروع التعليم الأساسي (للفتيات) عام ٢٠٠٢. وأضافت أن برامج التغذية المدرسية أدت إلى خفض حالات نقص التغذية الأسرية وشجعت الآباء على السماح لأطفالهم، وخاصة الفتيات للذهاب إلى المدرسة. وتعد هذه البرامج، إلى جانب تقنيات التدريس المتعددة المراحل، مهمة بشكل خاص لإنشاء مدارس كاملة

٧ - السيدة أرا بيغوم: قالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية تستهدف جماعات الأقلية الإثنية، وما إذا كانت المرأة الريفية والإثنية يمكنها الحصول على القروض والتسهيلات الحكومية الأخرى، وكيف يتم التصدي لمشكلة حصول الجماعات الإثنية على الأراضي. وأضافت أنها تود أن تعرف ما إذا كانت هناك تدابير خاصة مؤقتة لتشجيع المرأة الريفية على تولّي الوظائف القيادية. ويجب على الحكومة اتخاذ إجراءات لخفض معدل الأمية بين المرأة الإثنية والريفية. وسألت عن إمكانية حصول ضحايا العنف المتزلي في المناطق الريفية على المساعدة الطبية والمالية. وأخيراً طلبت معلومات عن التدابير المتخذة لحماية حقوق المرأة المسنة والمعاقبة.

٨ - السيدة شوتيكول: قالت إنها تود الحصول على مزيد من المعلومات عن البرامج الخاصة بمساعدة المرأة التي تنتقل من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للعمل في البغاء. وتساءلت عن كيفية ربط لجنة التوجيه الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بالعمليات التي تجري على مستوى الولايات، وما إذا كانت قد أنشئت فرق متعددة التخصصات في هذا المجال. وأضافت أنها سترحب بالحصول على معلومات عن مشاريع مصرف التنمية الآسيوي المرتبطة بالاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر، بما في ذلك الأهداف والغايات الخاصة بتنمية المرأة الريفية، والنتائج والآثار على المرأة الريفية. ويمكن للحكومة أن تطلب إجراء تحليل للتأثير الجنساني في جميع دراسات الجدوى قبل تنفيذ المشاريع الإنمائية، بما في ذلك مشاريع الاستثمار الأجنبي. ويمكنها أيضاً أن تطلب مساعدة تقنية من المجتمع الدولي والوكالات الدولية بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي.

٩ - وطلبت أرقاماً عن عدد المباني المدرسية غير المستكملة وما إذا كانت هناك خطط لتحسينها. وقالت إنها

الثنائي اللغة باستخدام نهج الملتقى اللغوي المركز في محاولة لخدمة كافة الجماعات الإثنية. وغالباً ما يلتحق الطلبة من الجماعات الإثنية ببرامج تدريب المدرسين ثم يعودون للتدريس بلغة لاو ولغتهم الإثنية في قراهم. وستوجه السياسة الوطنية للتعليم الشامل مزيداً من الاهتمام إلى الجماعات الإثنية، والنساء، والمعاقين.

١٤ - السيد هوانغفونغسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الوصول إلى الرعاية الصحية في المناطق النائية أمر صعب بسبب التضاريس الجبلية، وتأثر السكان، وعدم وجود بنية أساسية. وتعتمد الحكومة تنفيذ تدابير لتخفيض الوفيات النفاسية، بما في ذلك تعميم نموذج الصحة القروية على المناطق الريفية، وتنفيذ حملة من أجل بقاء الأطفال، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، وزيادة حملات التحصين، وزيادة الوعي عن التغذية والوقاية من الأمراض المعدية. وبالإضافة إلى تدابير وتشريعات شاملة أخرى عن الرعاية الصحية، اعتمدت الحكومة سياسة التغذية الوطنية، ويجري إعداد خطة عمل لوضع برامج تدريبية للموظفين الصحيين. وتم توسيع مرافق وشبكات الرعاية الصحية على نطاق البلد، وأرسلت أطقم طبية إلى جميع القرى، وتم إنشاء وتحسين المستوصفات في الولايات.

١٥ - وأضاف أن التنمية الوطنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل من بينها تركة الحرب. وقد أدت مثل هذه العوامل إلى ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع وهي إحدى نتائج سوء التغذية، والإحجام عن الرضاعة الطبيعية، والأمراض المعدية، من بين مشاكل صحية أخرى. وقد وضعت وزارة الصحة العامة سياسات للصحة الإنجابية ويسرت تدابير لتحسين خدمات الرعاية الصحية وتخفيض معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع. وقال إن البيانات الحالية عن سرطان الثدي ستدرج في التقرير القادم.

في القرى الصغيرة والمناطق النائية حيث لا يريد الآباء إرسال أطفالهم إلى مدارس بعيدة عن منازلهم.

١١ - وقد وُضعت أرقام مستهدفة وهي ٥٠ في المائة لانتظام الفتيات في المدارس المهنية وفي التعليم العالي. وخصص ٤٠ في المائة من المنح الدراسية المخصصة للمدارس المهنية للنساء والجماعات الإثنية والأسر الفقيرة، بينما خصص ٢٠ في المائة من المنح الدراسية الخاصة بالتعليم العالي للفتيات، والجماعات الإثنية، والأسر الفقيرة، وخصص ٤٠ في المائة لتعليم المدرسين. ويتضمن المنهج الجديد سنة إضافية بعد الدراسة الثانوية تخصص للمواضيع الإثنية والتقنية. ويتعين على المدارس اتباع المنهج المطلوب بالنسبة إلى ٨٠ في المائة من موادها التعليمية، بينما يمكنها تركيز نسبة ٢٠ في المائة الباقية على مجالات تتصل بثقافتها. والتعليم الابتدائي والثانوي بالجان.

١٢ - وتعتمد الحكومة تحسين الاستراتيجيات المالية، ونظم إدارة المالية، ورصدها، واستعراضها. ويجري إعداد سياسة وطنية عن التعليم الشامل تركز على إنشاء مركز تعليمي لإجراء بحوث عن المساواة في التعليم ووضع نظم عادية للرصد وإعداد التقارير. وقد وافقت الحكومة على أساليب تعليمية جديدة. ولم تصل ميزانية التعليم بعد إلى المستوى الذي أوصت به الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن الحكومة تعمل على بلوغ هذا المستوى بحلول عام ٢٠١٥.

١٣ - وانتقلت إلى التعليم بالنسبة للجماعات الإثنية فقالت إن هناك مدارس داخلية صغيرة على مستوى الأحياء والولايات والمحافظات وعلى المستوى الوطني. وخصصت مدرسة بالقرب من جامعة لاوس الوطنية للأطفال الإثنيين المهووبين الذين حصلوا على منح دراسية للتعليم العالي. أما الطلبة الأقل مستوى فإنهم يحصلون على إعداد إضافي يؤهلهم للتعليم العالي. ويجري التصدي لمحو الأمية والتعليم

وجوب حصول الرجل والمرأة على أجر متساو عن العمل المتساوي. وهناك نظم ومؤسسات للرعاية العامة والخاصة.

١٩ - وقد تعاونت الوزارة مع مملكة تايلند للتصدي لمشاكل العمال المهاجرين. فقامت بفرزهم للتحقق من جنسيتهم، وحماية مصالحهم المشروعة، وضمان حصولهم على الأجر المناسب نظير عملهم. وعند عودتهم، تساعدهم الوزارة على إيجاد وظائف بديلة وتقديم لهم برامج لتطوير مهاراتهم. ويجري رصد حركة العمال المهاجرين الموسمين.

٢٠ - وهناك استراتيجية واضحة لإزالة جميع الذخائر غير المنفجرة من المناطق الزراعية ومناطق المستشفيات والمدارس بحلول عام ٢٠٢٠. وتتمتع الجماعات الإثنية بالحصول على تسهيلات القروض الصغرى ذات الفائدة المنخفضة بالنسبة للجماعات الأخرى، مع المساواة فيما بين الجماعات الإثنية. وقد بُذلت جهود ضخمة لتشجيع زراع الأفيون على زراعة محاصيل بديلة، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال في المناطق الريفية. ونتيجة لذلك، قام كثيرون بزراعة الذرة أو الأرز، أو تربية الحيوانات الزراعية. وتم تنفيذ برنامج تدريبي للقروض الصغرى في ٩٥ قرية لتوفير فرص وظيفية دائمة للمرأة الريفية ولمنع الاتجار بالنساء والأطفال، وقد حقق البرنامج نتائج مرضية.

٢١ - السيدة **ليديمونسون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن التنمية الزراعية تمثل أولوية رئيسية في عملية التنمية الوطنية وفي النهوض بالمرأة. وتركز الاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر على زيادة عدد النساء المدربات على تربية الحيوانات الزراعية وزراعة المحاصيل النقدية، وزيادة مساحة الأراضي الزراعية المخصصة للمرأة. وتخصيص الأراضي يتم على قدم المساواة بين الرجل والمرأة. ويقدم مصرف التنمية الآسيوي تسهيلات القروض الصغرى للمرأة الإثنية والريفية، مع أن تأثير الأزمة المالية

١٦ - وانتقل إلى تقييم حالة الإصابة بالإيدز، فقال إن وزارة الصحة العامة اعتمدت عدداً من التدابير، من بينها إنشاء لجنة توجيه ترتبط بالجمعية الوطنية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالات الأخرى ذات الصلة. وهناك أيضاً المركز الوطني للوقاية من الإيدز. وتبذل الحكومة قصارى جهدها لتوفير العلاج المناسب على قدم المساواة لجميع ضحايا الإيدز، حيث يتلقى العلاج قرابة ٦٠ في المائة من أولئك المصابين. ومن حيث الوقاية، شجعت الحكومة استخدام الواقي الذكري عن طريق حملات التوزيع. وهناك أربعة مراكز للعلاج على مستوى الولايات للنساء وإثنان للرجال، وحملات تثقيفية لتوعية الشباب بمخاطر المرض والوقاية والعلاج وحملات لزيادة الوعي موجهة إلى البغايا. ويتم تعريف مقاولي المشاريع الإنمائية من مخاطر الإيدز وتدابير الوقاية. وتقوم مراكز الوقاية بإشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أولئك المصابون بالإيدز، لنشر المعلومات. وقال إن التعاملات المهاجرات لا يتعرضن للتمييز.

١٧ - وأضاف أن مخصصات ميزانية الصحة ارتفعت من قرابة ٥٢,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى نحو ١٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي حين توجد لوائح للتأمين الصحي للقطاعين الخاص والعام وسياسات تشجيعية للمناطق الريفية، فإنه تلزم أموال للتأمين على الحياة. وقد شجعت الحكومة المشاركة عن طريق أنشطة جمع الأموال، وتلقت مساعدات من منظمات ومؤسسات دولية ومن بلدان صديقة.

١٨ - السيدة **فيفينغوا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الأزمة المالية العالمية أثرت على التعاملات وعلى شركات التصدير بوجه خاص. وفي حين يوجد طلب مرتفع على المنتجات الحكومية، إلا أنه تم الاستغناء عن بعض عمال الحكومة. وتقدم وزارة العمل والرعاية الاجتماعية برامج تدريبية لتطوير مهارات التعاملات. وينص القانون على

يتم أمام رئيس القرية إذا لم تكن هناك مشاكل خطيرة مثل حضانة الأطفال. وإذا كانت هناك مشاكل خطيرة، فإنه يتعين على الزوجين المثول أمام المحكمة التي تطلب منهما إعادة التفكير لفترة مدتها ثلاثة أشهر قبل الحكم في القضية. ويمكن الطعن في هذه الحالة ويمكن إلغاء الحكم. وأضاف أن تعريف الملكية المشتركة يتضمن الأصول المادية وغير المادية المكتسبة أثناء الزواج. وقد بدأ الوفد بالفعل في مناقشة إلغاء البند الذي ينظم التقسيم غير المتساوي للملكية عندما يقع الخطأ على أحد الطرفين. وقال إن الزواج من فتاة قاصر غير قانوني وأي شخص يشارك في هذه الممارسة يعتبر متهما بالزنا. وبينما لا يزال عدد من الجماعات الإثنية يقوم بهذه الممارسة، إلا أن هذا العدد آخذ في التناقص.

٢٥ - **الرئيسة:** أعربت عن أملها في أن تكون هناك مشاركة أكبر من جانب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عند بحث التقرير الدوري القادم. وقالت إنه على الرغم من محدودية الموارد، فإنها تحت الحكومة على توجيه اهتمام خاص إلى احتياجات المرأة الريفية التي تمثل الشريحة الأكبر بين السكان الإناث.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

الاقتصادية تسبب في انخفاض الدخل بشكل عام. وقد اعتمدت الحكومة عدداً من التدابير لمنع الآثار البيئية السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان مشاركة المرأة في توليد الدخل في المناطق الأفقر. ويدافع الاتحاد النسائي في لاوس عن المصالح المشروعة للنساء والأطفال، ووضع برامج لزيادة أدوارهم في جميع المجالات والتخلص من القوالب النمطية. وتشجع الحكومة السكان على احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

٢٢ - **السيد فوماشانه** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه من الواضح أن البغاء غير قانوني على الرغم من وجود البغاء الخفي. وتحاول الحكومة إيجاد عمل وفرص تعليمية لكل فرد كخطوة أولى للقضاء على المشكلة. كما نظمت حملات لزيادة الوعي. وتعمل لجنة التوجيه الوطنية لمحاربة الاتجار بالبشر بصورة وثيقة مع المكاتب التابعة لها في كل ولاية.

المادتان ١٥ و ١٦

٢٣ - **السيدة هالبرين - كاداري:** قالت إنها تود أن تعرف معدل الطلاق وما إذا كانت أسس الطلاق متساوية بالنسبة للرجل والمرأة، وما هي العملية المتبعة وكم من الوقت تستغرق. وأضافت أنها تود معرفة المزيد من أحكام القانون التي تسعى لتحديد الأخطاء التي تتسبب في الطلاق وما إذا كانت هناك أي خطط لتغيير هذا القانون. وتساءلت عما إذا كان تعريف الملكية المشتركة يتضمن الملكية غير المادية. وأضافت أنه بينما يوجد حظر على ممارسة الزواج من فتاة قاصر فإن هذه الممارسة لا تزال قائمة في بعض الجماعات الإثنية.

٢٤ - **السيد كيتيساك** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن قانون الأسرة حدد سن الزواج بـ ١٨ عاماً للرجل والمرأة. وينص قانون الأسرة المعدل على أن الطلاق يمكن أن